بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

القطاع الزراعي في السودان
وتحديات ما بعد إستفتاء الجنوب

إعداد

د. عبد اللطيف أحمد عجيمي[1]

الخرطوم في 1/1/ 2011م

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

1 ما ورد في هذه الورقة من رؤى وأفكار ومقترحات تعبر عن وجهة نظر كاتبها وليس بالضرورة أن تحمل وجهة نظر وزارة الزراعة

1- خلفية

بدأت مشكلة الجنوب والمطالبة بوضع منفصل أو شبه منفصل قبل حوالي الخمسين عامـــاً، أي مباشرة عقب خروج المستعمر والذي زرع بذرة الإنفصال بإتباعه سياسة فرق تسُد حيث ظل الجنوب وحتى عام 1947م يُدار بمعزل عن الشمال، وبعد ذلك التأريخ تم السماح للجنـــوبيين بحضور إجتماعات الحاكم. وتتحمل كل الأنظمة السياسية الوطنية التي تعاقبت علـــى حكـــم السودان منذ العام 1955م بنسب متفاوتة المسئولية التأريخية لإنفصال الجنـــوب (إذا حـــدث) سواءاً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد قرر مؤتمر القضايا المصيرية الذي إنعقد في أسمرا عام 1995م والذي شاركت فيه كل القوى السياسية منح الجنوب حق تقرير المـــصير1. وبعد بدء المفاوضات في مشاكوس تم إقرار مبدأ دولة واحدة بنظـــامين (سياســـي وفكـــري واقتصادي) ونتج عن ذلك تكوين حكومة ذات أغلبية كاسحة من الحركـــة الـــشعبية لحكـــم الجنوب. ثم جرت الإنتخابات لتبدأ المرحلة النهائية للوصول للانفصال وقيام الدولـــة الجنوبيـــة (عبد الرحيم حمدي 2010م). وحيث أن البلاد على بعد أيام معدودات من إستفتاء تقرير مصير جنوب السودان، وكل الدلائل والمؤشرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي تؤكد حتمية وقوع الإنفصال، فإن منطق العقل يدعونا الى التخطيط السليم لمرحلة ما بعد الإنفصال

2- مبررات إعداد الورقة:

كان السودان وحتى العام 1998م (أي قبل ظهور البترول) يعتمد إعتماداً كبيراً علـــى القطاع الزراعي في توفير الغذاء والعملات الأجنبية من عائد صـــادراته لمقابلـــة الإحتياجـــات السلعية والرأسمالية حيث كانت الصادرات الزراعية تشكل 90% من إجمالي صادرات الـــبلاد. ولكن بإكتشاف البترول ودخوله في الصادر تغيرت هذه الخارطة تماماً، فبدأت الأهمية النـــسبية للصادرات غير البترولية (الزراعية أساساً) منذ العام 1998م في الإنحسار لتصل إلى أقل من 5% في العام 2008م (جدول 1).

2 لم يعترف به المؤتمر الوطني آنذاك- ورقة حمدي.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

جدول (1)

التغير والإتجاه في الأهمية النسبية لعائدات الصادارت البترولية وغير البترولية

1999–2008م

السنة	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الصادرات البترولية		غير البترولية	
		مليون دولار	%	مليون دولار	%
1999م	780	276	35.4	504	64.6
2000م	1807	1351	74.8	456	25.2
2001م	1699	1377	81.0	322	19.0
2002م	1949	1511	77.5	438	22.5
2003م	2543	2048	80.5	495	19.5
2004م	3777	3100	82.1	677	17.9
2005م	4824	4187	86.8	637	13.2
2006م	5656	5087	89.9	569	10.1
2007م	8880	8419	94.8	461	5.2
2008م	11670	11094	95.1	576	4.9

- المصدر الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية
- بنك السودان المركزى المجلد (4) العدد (9) لسنة 2008

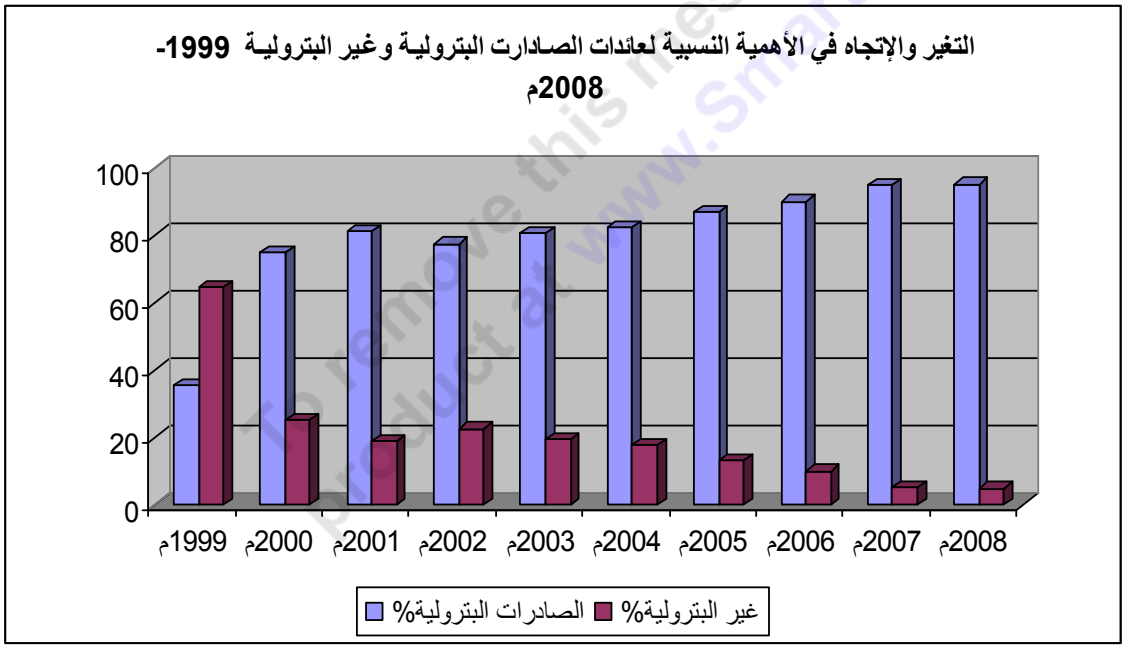

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

وفي جانب الواردات والتي كانت مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بنشاط الإنتاج الزراعى النباتي والحيواني والخدمى قبل تصدير النفط، تزايدت كلفتها بنفس النمط الذى تزايدت به عائدات الصادرات لترتفع من أقل من مليار دولار قبل النفط إلى 6.8 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 9.4 مليار دولار عام 2008م وذلك لمقابلة متطلبات مشروعات النفط والسلع المصنعة والآلات والمعدات ووسائل النقل. وقد وصلت كلفة واردات سلع الغذاء إلى نحو 2 مليار دولار في العام 2009م ومن أهها القمح والسكر والزيوت و الألبان. ومن ناحية أخرى زاد الإنفاق الكلي من 16.3% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2004م إلى 20.3% فى عام 2008م. هذا الخلل الهيكلى الذى حدث فى الإقتصاد السودانى بسيطرة النفط ومشتقاته على عائدات الصادرات وتصاعد الصرف مع تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي أدخل البلاد في ما يسمى في الأدبيات الإقتصادية العالمية بالمرض الهولندي Dutch Disease. ولقد تنبهت الحكومة قبل فترة لهذه الإشكالية الإقتصادية وخطورة هذا التوجه فجاء إعلان برنامج النهضة الزراعية الذي أشار بوضوح في وثيقته الأساسية إلى التالي:

إن دخول البترول فى الاقتصاد السودانى وما أفرزه من ظواهر سلبية تمثلت فى توظيف البترول فى التنمية الحضرية وإهمال القطاع الزراعى أدى الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى المدن فبات من الضروري توجه الدولة الجاد والعاجل لإنقاذ الإقتصاد السودانى من التشوهات التى أحدثها البترول فى البلاد وتحقيق الريادة للقطاعين الزراعى والصناعى فى الدخل القومى والصادرات وتحريك النشاط الإقتصادي بصفة عامة (وثيقة النهضة الزراعية)

وحيث أن كل الدلائل تشير الآن إلى أن نتيجة الإستفتاء على مصير جنوب السودان والذي سيجري بعد أيام معدودات ستقود لا محالة إلى قيام دولة في الجنوب ، وبالتالي فقدان سودان ما بعد الإستفتاء معظم عائدات النفط. وبالرغم من الجهد الذي بُذل في النهضة الزراعية إلا أن المطلوب لمقابلة التحديات القادمة أكبر كثيراً مما تم إنجازه في المرحلة السابقة. فالسودان قطر زراعي في المقام الأول، وله من الموارد الزراعية الضخمة والمتنوعة ما جعل مؤتمر قمة الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1996م و2002م يصنفه كأحد ثلاث دول على مستوى العالم يمكن أن تساهم بقوة في الأمن الغذائي العالمي إذا ما أحسن إستثمار موارده.

واستناداً على ما تقدم تطرح هذه الورقة الأسئلة التالية:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- ✓ ما هى التحديات الماثلة على الإقتصاد السوداني والقطاع الزراعي حال إنفصال جنوب السودان؟
- ✓ هل يستطيع القطاع الزراعي بتكوينه الحالي والآليات التي يستخدمها أن يحقق المطلوب ويكون على قدر التحدي ويواجه التحديات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن الإنفصال؟
- ✓ ما هو الإصلاح المطلوب للقطاع الزراعي ليكون أكبر قدرة وجدارة للقيام بالدور المنشود.

ستحاول هذه الورقة الإجابة على هذه الأسئلة بتحليل واقع السودان بإفتراض أن الإنفصال قد وقع وذلك للخروج بسياسات تساعد في تصحيح واقع القطاع الزراعي ورفع كفاءة أدائه لتحسين دخول العاملين به ومكافحة الفقر ولتعويض صافي الفاقد الإيرادي من البترول وتحقيق تنمية إقتصادية إجتماعية مستدامة ، والنأي بالبلاد عن الصراعات على الموارد بين المزارعين والمستثمرين والرعاه.

3- تحليل موارد السودان الزراعية بعد الإنفصال:

يستعرض هذا الجزء من الورقة تشخيص وضع الموارد الزراعية في ظل إحتمال الإنفصال من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT analysis) وذلك كالتالي:

3-1 نقاط القوة :strength

- ➢ بالرغم من إستقطاع مساحة تُقدر بنحو ربع مساحة السودان فسيظل السودان من الدول كبيرة المساحة، فبدلاً عن الحديث عن ثلاثة أرباع مليون ميل مربع يمكن الحديث عن 1.86 مليون كيلومتر مربع ، وسيظل السودان يحتل المرتبة السابعة عشر من حيث المساحة في العالم والمرتبة الثالثة في الدول العربية بعد كل من السعودية والجزائر والمرتبة الثالثة أيضاً في إفريقيا بعد كل من الجزائر والكنغو الديمقراطية.
- ➢ سيظل السودان يتميز بوجود أراضي شاسعة ذات تربة صالحة للزراعة تُقدر بنحو 175 مليون فدان (87.5% من موارد السودان الموحد) يستخدم منها حالياً حوالي الـ 40 مليون فدان تعادل 23% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة.
- ➢ توفر المياه السطحية والمياه الجوفية ومياه الخيران والوديات الكبيرة التي تحمل ملايين الأمتار المكعبة من المياه ..الخ.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- سيظل القسم الأعظم من الثروة الحيوانية (نحو 120 مليون رأس) في السودان بالإضافة الى الإمكانات الكامنة الهائلة من الثروة السمكية غير المستغلة من خلال شواطئ السودان الكبيرة وبحيرات النوبة وخزان مروي.
- يستأثر السودان بالكفاءات البشرية المؤهلة المشهود لها بالتميز والجديرة بقيادة النهضة الزراعية إذا ما أُحسن توظيفها وتحفيزها.
- سيظل الموقع الجغرافي للسودان بعد الإنفصال متميزاً مجاوراً لسبعة دول (بدلاً من تسع دول بغياب دول الكنغو وأوغندا وكينيا ودخول دولة الجنوب التي تجاور هى الأخرى ست دول).
- يستأثر السودان بوجود الميناء مما ييسر تسويق الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني إقليمياً ويحجز له مكاناً متقدماً في التجارة العالمية.
- التطور الكبير المتنامي في البنيات التحتية من طرق وإتصالات وكهرباء وصوامع ومحاجر وسلخانات في الشمال تُحسنْ من تحكم آليات إقتصاد السوق في الإنتاج وتقود الى تحسين الإنتاج والإنتاجية.
- سوف يتحسن وضع الأمن الغذائي وتقل نسبة حالات إنعدام الأمن الغذائي في البلاد لإنخفاض عدد السكان تحت حد الفقر (لنقص عدد السكان بنجو 9 ملايين نسمة) نظراً لأن الإنتاج الزراعي في الجنوب لم يكن مؤثراً أصلاً في إجمالي إنتاج السودان.

2-3 نقاط الضعف weaknesses: (فرص التحسين)

تتمثل النقاط السالبة للمستجدات القاضية بإنفصال الجنوب في التالي:

- سيجعل الإنفصال حدود السودان الجنوبية عند ولاية النيل الأبيض مما يعني عملياً إقتطاع ما يقارب ربع المساحة الكلية للبلاد لتذهب بكافة مواردها المادية والبشرية للجنوب، وذلك سيخلف آثاراً على مجمل موارد السودان كما أن السودان الذي كان الأكبر مساحة في إفريقيا والدول العربية سيكون في المرتبة الثالثة في كل من الدول العربية وإفريقيا من حيث المساحة الجغرافية (كما ستقل مساحة الدول العربية تلقائياً).
- الإنفصال من شأنه أن يفقد السودان (الموحد) ميزة الكيان الواحد الذي هو وبلا جدال الأقوي بموارده الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كما يفقد الطرفين ميزة التمتع بموقف دولي أقوي وأكثر تأثيراً وتماسكاً .

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

- سيؤدي الإنفصال إلى حدوث فاقد إيرادي صافي يقدر بنحو 2.15 مليار جنيه تعادل 10% من إعتمادات الموازنة وهذا ناتج من فقدان معظم عوائد البترول بطبيعة الحال، كما ستتكفل حكومة الشمال بالقسم الأعظم من الديون الخارجية المقدرة بـ 34 مليار دولار (الشيخ الملك 2010م)
- التنوع المناخي الذي يتمتع به السودان سينتقص بذهاب الجزء الإستوائي الأغزر أمطاراً والصالح لزراعة المنتجات المدارية مما يعني فقدان فرص كبيرة للإستثمار في المنتجات المدارية مثل الشاي والبن و الأرز والفواكة كالباباي والأنناس وغيرها، رغم أنه لم تتم الإستفادة منه سابقاً بحكم الظروف السياسية. كما سيكون السودان أكثر تأثراً بالتغيرات المناخية لفقدانه الجنوب الأقل تأثراً نسبياً.
- سيذهب القسم الأعظم من الغطاء الغابي إلى الجنوب (65% من الغابات).
- سيتم فقدان مراعي هامة وسوف تتأثر حركة الثروة الحيوانية ومسارات الرعاه سلباً الأمر الذي يتطلب تحركاً سريعاً وتشاوراً وإتفاقيات تُعقد مع حكومة الجنوب للتغلب على هذه المشكلة.

3-3 الفرص opportunities:

- من المؤمل إذا سار أمر الإنفصال سلساً وإبتعد الجميع عن المزايدات السياسية أن يشهد السودان إستقراراً سياسياً يساعد في إيجاد بيئة مواتية ومناخ محفز على الإستثمار الزراعي وتحقيق النهضة الزراعية المرتجاه.
- الإنفتاح الكبير الذي تشهده البلاد الآن يوفر البيئة المواتية للشراكة مع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمستثمرين عامة في إحداث النهضة الزراعية خاصة في المنتجات عالية القيمة والإنتاج العضوي النباتي والحيواني.
- ستعمل البلاد في ظل هذه المتغيرات على إستغلال حصة السودان في مياه النيل (وإن نقصت) بالكفاءة والفعالية المطلوبة وتطبيق تقانة حصاد مياه الأمطار على نطاق جغرافي واسع. ويتم الإتجاه نحو المنتجات عالية القيمة وفق معايير إقتصاديات استخدام المياه.
- حيث أن الإنفصال سوف يجعل الجنوب دولة منغلقة لا منفذ بحري لها، والخيارات الأخرى لوجود منفذ لها خلاف السودان ستكون باهظة التكلفة، ونظراً لكون ميزانية حكومة الجنوب تعتمد بنسبة 95% على عائدات النفط، فإن الوضع يحتم بالضرورة مرور

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

نفطها عبر دولة الشمال إلى ميناء بورتسودان على الأقل في المدى القصير الأمر الذي يبرر حدوث إتفاق مع حكومة الجنوب يضمن نسبة مقدرة للشمال من النفط مقابل هذا الإتفاق (الشيخ الملك 2010م).

4-3 المهددات والتحديات challenges and Threats :

بحسب آراء الخبراء فان هنالك العديد من المهددات والتحديات يمكن تلخيصها في التالي:

1-4-3 الموارد المائية:

في ظل التنافس الدولي على المياه فإن خلافات دول حوض النيل عليها سوف تزداد تعقيداً وحساسية بقيام دولة الجنوب. فمنذ سنوات ودول المنبع وهى أثيوبيا ورواندا وبورندى وأوغندا وتنزانيا وكينيا والكونغو تتحدث عن ضرورة وضع إتفاقية جديدة لتوزيع مياه النيل ويعزى ذلك لسببين أساسيين: السبب الأول هو أن إتفاقية مياه النيل التى وُقعت فى 1929م تعطى مصر الحق فى تعطيل أى مشروعات فى حوض النيل تؤثر على حصتها السنوية من المياه. والثاني هو أن مصر والسودان قد وقّعتا على إتفاقية عام 1959م تحدد الأنصبة بحيث تحصل مصر على 55 مليار متر مكعب والسودان على 18.5 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً. بيد أن هنالك بعد آخر هو أن قيام دولة في الجنوب سيعزز مطالبات دول المنبع خاصة إذا إنتهجت تنمية زراعية لا ترتكز على الري المطري آخذة في اعتبارها عامل التغير المناخي. ولهذا يكمن التحدي الحقيقي في التعامل مع هذا الواقع والعمل على استغلال موارد السودان المائية الهائلة من مياه الأمطار التي لايستفاد منها حالياً إلا بنسبة لا تزيد عن 1%، وهنالك المياه الجوفية المتجددة والتي تعتبر حتى الآن مورداً كامناً لم يستغل بعد. ولهذا لا بد من التوصل لإتفاقيات جديدة مع الدول التى تقع فيها أحواض الأنهار المشتركة. ومن هذه الأحواض حوض بحيرة شارى بتشاد الذي تتغذى منه الأودية الموسمية بالسودان (وادى أزوم- وادى كجا- وادى بارى ...ألخ) وكذلك الأحواض الجوفية المشتركة كحوض الحجر الرملى النوبى المشترك بين السودان، ليبيا، مصر، وتشاد وحوض البقارة الجوفى المشترك بين السودان وأفريقيا الوسطى. مثل هذه الإتفاقات تسهم في المحافظة على تلك المياه كماً وكيفاً وإستخلاصها وإستغلالها بالصورة المثلى (وزارة المالية والإقتصاد الوطني – التقرير الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية 2008م).

2-4-3 الصراعات على الموارد:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

إن أكبر المهددات التي قد تنجم عن الإنفصال هى إفراز حالة من التوترات والتداعيات السلبية ومن أهمها النزاعات المحتملة بين القبائل وتحديداً القبائل الرعوية، فعادة تتجه القبائل كالمسيرية إلى الجنوب وتقضي فترة أربعة إلى ستة أشهر إعتباراً من ديسمبر، وإذا حدث الإنفصال في يوليو القادم فربما تكون الحدود غير مرنة مما يحدث إختناقات ويولد صراعات واحتكاكات الأمر الذي يشكل تحدياً عاجلاً لابد من العمل على التحوط لحله.

3-4-3 التأثير على ميزان المدفوعات

سيؤدي الإنفصال إلى حدوث فاقد إيرادي صافي يقدر بنحو 2.15 مليار جنيه تعادل 10% من إعتمادات الموازنة. وهذا ناتج من فقدان القسم الأعظم من عوائد البترول بطبيعة الحال، كما قد تتكفل حكومة الشمال بمعظم الديون الخارجية المقدرة ب 34 مليار دولار (الشيخ المك 2010م). هذا الأمر سيؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسيؤدي إلى ظواهر تضخم جراء الضغط على العملات الأجنبية حيث ستنخفض قيمة الجنيه السوداني والذي كان مستقراً لفترات طويلة منذ ظهور البترول الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سالبة على الأمن الغذائي خاصة على الشرائح المجتمعية الضعيفة في المناطق الريفية من البلاد.

4-4-3 اسعار الصرف والتضخم:

كما هو معلوم فإن إستقرار سعر الصرف قد حدث في التأريخ الحديث في السودان منذ العام 2001م وساهم في ذلك بقوة عوائد البترول من العملات الأجنبية، وظل مستقراً إلى بداية العام 2008م عندما بدأت الأسعار العالمية في الإرتفاع حيث تأثر بها قليلاً، بيد أنه ومع قرب موعد استفتاء الجنوب ووضوح نوايا الحركة الشعبية بفصل جنوب السودان والحديث عن ذهاب معظم عائدات النفط إلى الجنوب، و بالرغم من الإجراءآت التي إتخذتها الدولة لمواجهة الطلب على العملات الاجنبية بدأ سعر الصرف يشهد نوعاً من عدم الإستقرار حيث زاد الطلب على الدولار ربما لأن بعض الفئات بدأت تحتفظ بأموالها بالعملات الأجنبية خارج الجهاز المصرفي والبعض حول أمواله خارج السودان والبعض الآخر إستغل هذا الموقف ليضارب في العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني.

5-4-3 التأثير على أسعار السلع:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

بالرغم من أن الإنفصال إذا حدث سوف يؤدي إلى إنخفاض نسبي على الطلب على المواد الغذائية لنقص عدد السكان (نحو 9 ملايين نسمة) إلا أن حركة الأسعار عموماً وحركة أسعار سلع الغذاء على وجه الخصوص ربما تأخذ إتجاهاً تصاعدياً في المدى القصير نظراً للشائعات واللايقين خاصة في ما يلي الجوانب الأمنية. لقد بدأت هذه الظواهر الآن في الإطلال برأسها بقيام بعض الأسر المقتدرة والمتشككة بشراء وتخزين بعض مواد الغذاء كالذرة والقمح والارز والسكر وغيرها وبدأت أسعار السلع في التصاعد، وهذا الوضع سوف يؤدي إلى إهتزاز الإقتصاد الريفي حيث لن يكون بمقدور الأسر الفقيرة أن تفعل ذلك.

6-4-3 الحصار الإقتصادي:

في حالة قيام دولة في الجنوب فلن يكون السودان في مأمن من الحصار الإقتصادي كما حدث في بداية عهد الإنقاذ، وسيكون الغذاء هو السلاح الذي سيستخدم في وجه السودان الأمر الذي يتطلب تنفيذ برنامج إسعافي للقطاع الزراعي يرتكز على تحقيق الإستقرار في الريف وشراكات إقتصادية زراعية إستثمارية تحقق المنافع للشركاء وتخترق الحصار الإقتصادي إذا حدث.

7-4-3 التأثير السالب على الاستثمار:

أفرزت الأزمتان المالية والإقتصادية وكذا إرتفاع أسعار السلع الغذائية واقعاً جديداً حيث دفعت دول العالم والقطاع الخاص الأجنبي إلى التوجه إلى البلدان ذات الموارد الزراعية الهائلة للإستثمار فيها، فبدأ الحديث عن الحصول على استثمارات آمنة خارج الحدود والإستثمار المسئول responsible investment والإستثمار الأجنبي المباشر direct foreign investment. والسودان بحكم تصنيفه كأحد ثلاث دول على مستوى العالم يمكن أن تساهم بقوة في الأمن الغذائي العالمي إذا ما أُحسن إستخدام موارده كان لا بد أن يكون قبلة للمستثمرين من الدول والقطاع الخاص الأجنبي بالاضافة للقطاع الخاص المحلي. هذه الحركة سوف تتأثر سلباً بالمتغيرات المحلية الآنية. كما أن موضوع ملكية الأراضي بعد الإنفصال قد يظل أحد تحديات الاستثمار، بل ومعوقاته نظراً لعدم وضوح الأطر القانونية وتنازع السلطات بين المركز والولايات وعدم قيام مفوضيات الأرض التي جاءت في إتفاقية السلام الشامل وكان يمكن أن تساهم في حل المشكلة (عمر 2009م).

8-4-3 ضعف وتراجع العون الإنساني:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

عند وقوع الإنفصال وفي ظل الظروف المحيطة بالعائدين للجنوب وعدم توفر ابسط مقومات الحياه لهم، من المتوقع أن يُوجَّه العون الإنساني الدولي إلى الجنوب لمقابلة الاحتياجات الانسانية للعائدين الأمر الذي يتطلب من الدولة سد أي فراغ يحدث في هذا المجال خاصة في المناطق التي يتم تقديم عون إنساني فيها في الشمال في الوقت الحالي.

4- سبيل السودان لمواجهة التحديات والمهددات:

إن سبيل السودان لمواجهة التحديات السابقة يعتمد على تدخلات سريعة التنفيذ وكبيرة الأثر وإنتهاج إستراتيجية طويلة المدى لتنمية وتطوير القطاع الزراعي على منهج التنمية الريفية المتكاملة على أن تبدأ ببرنامج إسعافي يشتمل على تدخلات ومكونات إقتصادية واجتماعية وبرامج للتنمية الزراعية وسياسات مساندة كالتالي:

4-1 مواجهة التداعيات الآنية:

هنالك تداعيات آنية تمت الإشارة إليها بدأت في الظهور الآن وتحتاج للتفاعل العاجل معها ، منها تدهور سعر الصرف وتصاعد أسعار السلع بمختلف أنواعها كما أن هنالك تداعيات محتملة تشمل الصراعات على الموارد بين المزارعين والرعاه وقفل المسارات بين الجنوب والشمال خاصة إذا كانت الحدود غير مرنة في الوضع الذي يعقب الإستفتاء، و من المتوقَّع أن تقوم بعض الأسر الضعيفة ببيع بعض أصولها في إطار آلياتها للمواءمة مع المتغيرات، كما أن الخدمات الأساسية خاصة الصحة والمياه قد تتعرض لضغط واختناقات في بعض المناطق نظراً لقفل المسارات. مصفوفة (1) تعرض الظواهر والآثار المحتملة والتدخلات المطلوبة لمقابلتها. ومن القضايا العاجلة صدور قرار بايقاف تصدير الذرة وقيام الدولة بشراء المحصول المقرر تصديره لصالح المخزون الإستراتيجي. إن تصدير المحصول في هذه المرحلة ليس من الحكمة في شئ خاصة وأن السودان يعتمد على القطاع المطري لانتاج 90% من إحتياجاته الغذائية. ومن التجارب الجديرة بالإستفادة منها في هذا المجال تجربة الجمهورية العربية السورية في بناء أوعية تخزين حديثة (صوامع) بسعة إجمالية 5.5 مليون طن بخلاف المخازن الحديثة والمتحركة. لقد قامت سوريا بتوفير الأموال الكافية لهيئة المخزون الإستراتيجي لشراء المحاصيل وهى تحتفظ الآن بمخزون استراتيجي من القمح والمنتجات الغذائية الأخرى يكفي لثلاث سنوات، وبذلك ضمنت سوريا تدخل المخزون في الوقت المناسب بطرح كميات من سلع الغذاء في الأسواق عند إرتفاع الأسعار وسحب كميات من الأسواق عند إنخفاض الأسعار، وبهذه الآلية تمكنت

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

سوريا من تحقيق أسعار مجزية ومحفزة للمنتجين لمزيد من الإنتاج وأسعار مناسبة للمـــستهلكين حفاظاً على الأمن الغذائي لمواطنيها. المصفوفة رقم (1) تعرض أمثلة من التدخلات والسياسات الهامة التي ينبغي الإستمرار فيها أو إتخاذها.

مصفوفة (1)

التدخلات والسياسات العاجلة

الآثار المحتملة	التدخلات العاجلة
نقص الإيرادات وعجز ميزان المدفوعات	▪ إصلاح مؤسسي يخفض الوظائف السياسية والمؤسسية ويقلل من الترهل الوظيفي. ▪ إعطاء أسبقية قصوى للزراعة (النباتية والحيوانية) لإحلال الواردات وزيادة الصادرات ▪ التوجه نحو التنمية المتوازنة والتصنيع الزراعي ▪ التوسع في التعدين
تدهور سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية	▪ تقديم تسهيلات للتوسع في التعدين وخاصة الذهب والمعادن الأخرى ▪ الحد من إستيراد السلع الكمالية ▪ خفض تكلفة السفر الخارجي وربطه بالنواتج
مضاربات في الأسواق وتصاعد في الأسعار جراء اللايقين حول الوضع المستقبلي	▪ إعمال آليات للسيطرة على الأسعار لفشل السوق في هذه المرحلة ▪ توفير موارد للمخزون الإستراتيجي لتركيز أسعار الذرة والدخن والقمح والسكر. ▪ إيقاف تصدير الذرة وشرائه للمخزون الإستراتيجي والسيطرة على الحدود لمنع تهريب محصول الذرة
الصراعات على الموارد بين المزارعين والرعاه خاصة على حدود الشمال والجنوب	توقيع إتفاقيات عاجلة تضمن مسارات الرعاه بـــين الـــشمال والجنـــوب وتوفير خدمات انسانية وصحة حيوان متحركة في المناطق الشمالية. إعداد خطط عاجلة للمواءمة مع الوضع الجديد
الصراعات على الموارد ربما يؤثر ســـلباً على أداء النظام العام (الـــصحة ، الميـــاه والبيئة والصحة العامة والتعليم..الخ)	قيام وزارة التعاون الدولي بضبط وتنسيق خطط عمل المنظمات الدولية والاقليمية وبرامجها في المرحلة المقبلة بما يوضح التزامها وشـــركاتها في التنمية خاصة الخدمات المساندة بما يخدم تنفيذ هدف الحكومة وليس أجندة المنظمات
قيام بعض الاسر الريفية ببيع بعض ا اصولها كآلية المواءمة	التعاون مع ديوان الزكاه لبناء شبكات الأمان (تحتاج لفتوى)

4-2- استراتيجية القطاع الزراعي:

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

لا بد أن ترتكز إستراتيجية الدولة للتنمية الاقتصادية لسودان ما بعد الانفصال على تنمية وتطوير القطاع الزراعي باعتباره النفط الذي لا ينضب، وأن يتم ذلك على مبدأ التنمية الريفية المتكاملة ووفق إستراتيجية تضمن كفاءة الأداء والإستفادة من الميزات النسبية والقدرات التنافسية وبناء شراكات إستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة والمجاورة تضمن المصالح والمكاسب المشتركة العالية والتي يعتبر الإستغناء عنها باهظ التكلفة للشركاء مما يضمن إستدامتها وتطورها وازدهارها. وفي ما يلي أهم ملامح الإطار العام لهذه الإستراتيجية:

1-2-4 الإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي:

تستدعي هذه المتغيرات توفير معلومات دقيقة حول موارد السودان الزراعية مما يتطلب مسح هذه الموارد للتعرف على الإمكانات الحقيقية وكذا مراجعة التشريعات المركزية والولائية بهدف تحريك المجتمعات نحو الزراعة. وتحتاج موارد السودان المائية إلى إحداث إتفاقيات مع الدول التي تقع أحواض الأنهارالمشتركة فيها مثل حوض بحيرة شارى بتشاد الذي تتغذى منه الأودية الموسمية بالسودان (وادى أزوم- وادى كجا- وادى بارى ...ألخ) والحوض الحجر الرملى النوبى المشترك بين السودان، ليبيا، مصر، وتشاد، وحوض البقارة الجوفى المشترك بين السودان وأفريقيا الوسطى بهدف المحافظة على تلك المياه كماً وكيفاً واستخلاصها وإستغلالها بالصورة المثلى. من ناحية أخرى فإن الوضع المؤسسي السائد الآن على كافة مستوياته يتسم بالترهل الوظيفي ويشكل تكلفة عالية لن تسعف البلاد وتمكنها من التحرك السريع للاستجابة الآنية للمتغيرات ومجابهة الأسبقيات. فالوزارات القائمة والمؤسسات قامت على التجزر المهني وضعف التنسيق، وفي ظل ندرة الموارد المالية لا بد من التحرك السريع وإعادة النظر في الوضع المؤسسي لكافة مؤسسات الدولة. وفي إطار القطاع الزراعي يقترح إعادة هيكلة القطاع بقيام وزارة للزراعة والتنمية الريفية تؤول لها مهام الإشراف والسياسات في مجال الانتاج النباتي والحيواني والري ومياه الشرب والموارد الطبيعية...الخ. ويمكن بهذا الوضع أن يتم التنسيق وضمان تكامل المشاريع (مصفوفة 2).

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

مصفوفة (2)

الإصلاح المؤسسي المطلوب وأهدافه

الإصلاح المطلوب	الهدف من الاصلاح
الإصلاحات العامة	
مسح موارد السودان الزراعية	التعرف على الإمكانات الحقيقية والحديثة للتخطيط السليم
مراجعة التشريعات المركزية والولائية لا سيما العلاقات الأفقية والرأسية	تشجيع الاستثمار، حفز وتحريك المجتمع للزراعة
توقيع إتفاقيات مع دول الجوار في مجال المياه (أحواض الأنهار المشتركة، الأحواض الجوفية المشتركة)	إستدامة موارد المياه بخلاف حصة السودان من نهر النيل
إصلاح المؤسسة: تكوين وزارة للزراعة والتنمية الريفية على المستوى المركزي والولائي تشمل إختصاصات الزراعة والثروة الحيوانية والري والمياه والموارد الطبيعية السطحية ومراكزالبحوث والتعاون..الخ	التخطيط المتكامل وتنسيق الجهود للاستجابة الآنية المتكاملة للمتغيرات ومجابهة الأسبقيات والإستخدام الكفؤ والرشيد للموارد المالية والبشرية
بناء القدرات البشرية والمؤسسية (زراعيين ومنتجين)	تأهيل للتشغيل ومواكبة المتغيرات
الإصلاحات القطاعية	
القطاع المروي: إصلاح مؤسسي إستراتيجي لمشروع الجزيرة يتم من خلال مراجعه قانون 2005م	الإسهام في الامن القومي (أمن غذائي، استقرار سكان ودخل قومي واحلال الواردات وزيادة صادرات وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات
إصلاح مشاريع القاش وطوكر وخور أبوحبل ومشاريع التنمية الريفية	حد من الفقر، إستقرار سكان، أمن غذائي، صادر إنتاج عضوي.
القطاع المطري التقليدي	
توفير التمويل الأصغر للقطاع الزراعي التقليدي واتاحته لصغار المنتجين.	إعادة هيكلة البنك الزراعي ليقدم التمويل الاصغر لصغار المنتجين (تنموي وتشغيلي).
إصلاح التسويق الزراعي (السياسات الضريبية، الرسوم، الأسواق، طرق زراعية، تشجيع تنظيمات	تحسين دخل صغار المنتجين، أمن غذائي، حد من الفقر.
القطاع المطري شبه الآلي	
مراجعة ونزع وإعادة توزيع الأراضي، تكامل الانتاج الزراعي تطبيق القوانين لمشاريع الزراعة الآلية (المسئولية الاجتماعية للقطاع) إعادة النظر في المساحات الكبيرة غير المستغلة للشركات ومراجعة العقود.	النمو المستدام والأمن الإجتماعي ومحاربة البطالة الريفية

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

وفي القطاع المروي يحتاج مشروع الجزيرة إلى تدخل إستراتيجي عاجل، فهو من حيث المساحة ونوع الأراضي والمناخ والمياه والموقع والتأريخ قادر على المساهمة بقوة في المرحلة القادمة إذا ما أُحسن استخدام موارده فهذا المشروع كان يوفر مبلغاً يتراوخ بين 200 مليون إلى 300 مليون دولار في المتوسط من صادر القطن والفول السوداني ، ويساهم بنحو 60% من إنتاج القمح المستهلك في البلاد. كما أن مشروع الجزيرة (بجانب الزراعة الآلية) كان يوفر فرص عمل لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر لنحو مليون مواطن من مواطني غرب السودان يعملون في جني القطن وكديب الذرة. وهنالك مشاريع القاش وطوكر وغيرها ستساهم في التوازن التنموي المطلوب. وفي القطاع المطري التقليدي لا بد من إصلاح سياساتي يضمن توفير التمويل الصغير واصلاح التسويق والعمل الجماعي للمنتجين. أما القطاع المطري شبه الآلي فيحتاج وفي ضوء هذه المتغيرات إلى مراجعة حيازات الأراضي من أجل التوزيع العادل ومنع الإحتكاكات بين المستثمرين والرعاه وضمان الإستغلال الأمثل والرشيد للموارد. المزيد من التفاصيل في المصفوفة رقم (2).

المصفوفة (3) تعرض ملامح البرنامج الإسعافي مشتملة على الأهداف والمكونات. ورغم أن هذه المصفوفة تشرح نفسها إلا أن أهم ما تشير إليه يمكن تلخيصه في التالي:

- التركيز في القطاع المروي على المنتجات عالية القيمة كإنتاج الإيثانول والطاقة البديلة والأرز والقمح والانتاج البستاني وزهور القطف وانتاج اللحوم وربط الإنتاج بالتصنيع في حلقة واحدة
- تمنح الشراكات الاستراتيجية أهمية خاصة لمحاصيل الأمن الغذائي الإستراتيجية كالقمح (سيأتي لاحقاً)
- في القطاع المطري التقليدي يتم التركيز على صناعة البذور لصغار المنتجين وتوفير التمويل الأصغر والارشاد الزراعي والبيطري وإحياء مشاريع التنمية الريفية كجبل مرة وهيئة جبال النوبة وهيئة تنمية البطانة وحزام الصمغ العربي ...الخ وذلك لاحداث التوازن التنموي المطلوب دعماً لاستقرار المنتجين على دائرة الانتاج وحداً من دعاوي التهميش.
- في القطاع المطري شبه الآلي يتم التركيز على التوسع في تقانة الزراعة بدون حرث وتكامل الانتاج النباتي والحيواني على ضوء الاصلاح المؤيسي الذي تمت الاشارة اليه سابقاً.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

مصفوفة (3)

ملامح عامة للبرنامج الإسعافي وأهدافه ومكوناته

البرنامج الإسعافي	الهدف	المكونات
القطاع المروي: التحول الى زراعة محاصيل عالية القيمة تشمل: ▪ إنتاج الإيثانول والطاقة البديلة ▪ الانتاج البستاني والحيواني للصادر ▪ التصنيع الزراعي للقيمة المضافة للانتاج الزراعي ▪ زهور القطف	زيادة الصادرات واحلال الواردات وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات	▪ توفير تمويل أجنبي ومحلي ▪ تدريب وبناء قدرات ▪ استخدام تقانات حديثة ▪ تحسين التسويق وتوفير أسواق
القطاع المطري التقليدي: ▪ إحياء مشاريع التنمية الريفية (جبل مرة، جبال النوبة، هيئة تنمية البطانة، أبوحمرة..الخ)	استقرار السكان، فرص عمل ومحاربة فقر	▪ تمويل لهذه المشاريع (محلي واجنبي بما في ذلك صناديق الإعمار ▪ تأهيل المشاريع
▪ قيام صناعة تقاوي للقطاع ▪ تطوير إنتاج الحبوب الغذائية والزيتية ▪ التوسع في انتاج محاصيل واعدة كفول الصويا ▪ تطوير الصمغ العربي والإنتاج الغابوي	أمن غذائي، زيادة صادرات واستقرار سكاني ومحاربة الفقر	▪ بحوث وارشاد زراعي وبيطري ▪ برامج حصاد مياه ▪ تمويل أصغر، مكونات تصنيع ريفي ▪ مراكز تنمية المرأه الريفية ▪ مراكز نقل التقانة والارشاد مكونات لمحاربة التدهور البيئي
القطاع المطري شبه الآلي: ▪ قيام مشروعات تقانة الزراعة بدون حرث ▪ قيام صناعة البذور ▪ قيام مشاريع متكاملة للنشاط الزراعي نباتي وحيواني وغابي وتصنيعي ▪ إنشاء مراكز بحثية وارشادية	رفع الانتاجية وتأمين الغذاء وزيادة الصادرات	▪ تشغيل الزراعيين والبياطرة باعمال القوانين وإحداث البيئة المواتية ▪ توفير تمويل خارجي ▪ مراكز بحوث وارشاد وتدريب نباتي وحيواني

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

2-2-4 الشراكة الإستراتيجية مع الدول العربية والإسلامية والصديقة:

ستكون الشراكات الإستراتيجية الزراعية خيار السودان الأول لمجابهة التحديات نظراً لأن مستقبل السودان فى ظل الإنفصال يتطلب علاقة متميزة مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة. واستدامة هذه العلاقة وتطورها وتعزيز قوتها ومتانتها يتطلب الدخول في شراكات إستراتيجية في مجالات الأمن الغذائي والصادرات على مبدأ الكسب المتكافئ للشريكين.

تقدر واقع تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي الفجوة الإنتاجية الغذائية العربية بنحو 30 مليار دولار وتصل إلى نحو 70 مليار دولار عام 2030 إذا ما إستمرت المعدلات الإنتاجية المتدنية السائدة الآن في الدول العربية. وهذا الوضع يوفر فرصة مواتية للسودان للعمل على إحداث شراكات إستراتيجية لإنتاج الغذاء للدول العربية . فقيام مشروع شراكة بين السودان ومصر والسعودية لإنتاج القمح في مساحة 3 ملايين فدان في شمال السودان يستخدم التقانات الحديثة في الري والمدخلات والتسويق سيضمن إنتاج 10.5 مليون طن تكفي لسد الفجوة في مصر (6 ملايين طن) والسعودية (ستصل الى 3 ملايين طن) والسودان (الفجوة 1.5 مليون طن). مثل هذه العلاقة توفر غذاء آمن لدولتين شقيقتين (بالإضافة للسودان) في أخطر سلع الغذاء. مثل هذه الشراكة عالية القيمة سوف تقوي علاقة السودان بهذه الدول مما يعزز الأمن القومي للبلاد. ومن ناحية أخرى لا بد من العمل على مواصلة الجهود واستثمار العلاقات المتطورة مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي ودول الجوار الأفريقي والدول الصديقة كالصين والبرازيل وفيتنام واليابان لخلق شراكات زراعية إستثمارية، ودعم الولايات للدخول في استثمارات مماثلة وفتح باب الاستثمار في الأراضي الزراعية على مصراعيه دون قيود أو عقبات لكل مستثمر، وأن تقدم البلاد الضمانات الكاملة والتسهيلات المطلوبة والسماح بمنح الأراضي الزراعية وإداراتها لفترة تصل إلى 99 عاماً. كما أن المصلحة تستدعي قيام شراكة إقتصادية مع دولة شاد تتضمن إستثمارات مشتركة لإحداث سلام إجتماعي في المناطق الحدودية، ويمكن أن تكون البداية بإعادة فتح فرع البنك الزراعي في شاد (مصفوفة 4)

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

مصفوفة (4)

نماذج الشراكات الاستراتيجية

العلاقة الإستراتيجية	الهدف من العلاقة	النواتج المتوقعة
شراكات استراتيجية مع دولة الجنوب (إن تم الإنفصال)	▪ فتح مسارات الثروة الحيوانية ▪ مكافحة الآفات ▪ تقديم الخدمات البيطرية ▪ مشروعات وأسواق زراعية مشتركة ▪ طرق وخدمات مساندة	▪ سوق جديد للذرة والمنتجات الاخرى في الجنوب ▪ سلام إجتماعي ▪ تحسن في مناخ الاستثمار ▪ علاقات إيجابية بين الشمال والجنوب
شراكة لانتاج القمح بين السودان ومصر والسعودية	إنتاج 10.5 مليون طن في مساحة 3 مليون فدان لسد الفجوة الانتاجية في الدول الثلاث	▪ أمن غذائي في مجال القمح ▪ تعزيز الأمن القومي
التوسع في شراكات إستراتيجية مع الصين، البرازيل، فيتنام،اليابان..الخ	زيادة الصادرات واحلال الواردات	▪ تحسين ميزان المدفوعات ▪ تعزيز الأمن القومي
شراكة استراتيجية مع شاد	مشاريع زراعية مشتركة فتح فرع البنك الزراعي بنيات تحتية وطرق	▪ كسب مشترك في الانتاج ومنفذ بحري لشاد ▪ تعزيز الأمن القومي والسلام الإجتماعي

5- رؤيا لمستقبل تعاون السودان مع الجنوب:

سيظل الجنوب يمثل العمق الإستراتيجى للسودان فى الزراعة والأمن الغذائي والأمن المائي، وهنالك مصالح كثيرة متقاطعة ومتصارعة فى الجنوب لدول أمريكا وإسرائيل والصين وكذا دول الجوار الإفريقي مثل يوغندا وكينيا فى مجالات البترول والزراعة والمياه والأراضى. وعلى المحيط الداخلي للسودان فأن حركة الثروة الحيوانية والآفات والأمراض الحيوانية لا تعترف بالحدود الأمر الذي يتطلب من الحكومة أن تلعب دوراً إقليمياً وعربياً لتفادي الخسائر والخروج بمكاسب في هذا المجال. لذا فإن المصلحة المشتركة تقتضي في حالة وقوع الإنفصال إقامة تعاون إقتصادي مع دولة الجنوب على أساس التكافؤ والمنافع المشتركة لأن هنالك مصالح واضحة للطرفين لا تخطؤها العين. فهنالك مصالح للقبائل في الولايات الحدودية في بقاء مسارات الرعاه من الشمال الى الجنوب وبالعكس سالكة وكذلك مكافحة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية. كما أن هنالك تمازج عرقي وثقافي بين الدم العربي والافريقي وتعايش وتواصل بين المسلمين

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

والمسيحيين في الولايات الحدودية العشر (ولايات جنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والنيل الأبيض وسنار من الشمال وولايات أعالي النيل وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وواراب والوحدة) لقد ظلت المؤسسات الأهلية بما فيها مؤسسات السلاطين وزعماء القبائل ورجال الدين تلعب فيها دوراً أساسياً في التعايش والتسامح وفض النزاعات مما عزز تماسك وترابط النسيج الإجتماعي وآليات التعايش السلمي على المستوى المحلي الأمر الذي يتطلب البناء على هذه الإيجابيات (عبد اللطيف عجيمي 2010م). ومن ناحية أخرى فأن دولة الجنوب ستكون معزولة لا منفذ لديها على البحر، وسوف تظل إلى أمد غير قليل تحتاج إلى إستخدام ميناء السودان لصادر النفط. وهذه النقاط تعني بالضرورة وجود علاقات مميزة وحريات كبيرة في الحركة والمرور. وسينتج عن الإنفصال إذا لم تكن هنالك مرونة في الحركة إنعزال الجنوب عن المحيط العربي وانعزال الشمال عن المحيط الإفريقي. إستناداً الى ما تقدم فإن هنالك أهمية خاصة لقيام تعاون وتنسيق كامل بين الشمال والجنوب يرتكز على التالي:

- ❖ تنسيق وتوحيد السياسات الزراعية في مجالات الحجر الزراعي النباتي والبيطري.
- ❖ التعامل كمنطقة إقتصادية واحدة وسوق واحدة تتبادل فيها السلع والخدمات وتتاح فيها حرية الحركة والتنقل للعمال والبضائع الزراعية دون معوقات أو رسوم أو جمارك
- ❖ الإستمرار في المشاريع المشتركة خاصة مشاريع البنيات التحتية من طرق وكهرباء التي تربط بين الولايات الحدودية.
- ❖ الاستمرار في تنفيذ مشاريع مشتركة بين الولايات الحدودية.
- ❖ تحويل صندوق دعم الوحدة الى صندوق دعم الزراعة والتنمية الريفية من أجل السلام الإجتماعي على أن تتضمن مهامه تشجيع شراكات إستراتيجية في الزراعة والتنمية الريفية بين الشمال والجنوب.
- ❖ تنفيذ برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات للكوادر الزراعية.
- ❖ الالتزام بالتسهيل للقبائل الرعوية وحركة الرعاه ومساراهم دون رسوم ولا شروط

إختتام:

إن السودان وبما حباه الله من موارد زراعية وطبيعية مؤهل لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة وقادرة على الإستمرار تؤدي إلى تحسين دخول المنتجين وإستقرارهم على دائرة الإنتاج في المناطق الريفية. فالسودان حتى الآن لم يستغل إلا النذر اليسير من موارده الزراعية، وحتى هذا

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

النذر اليسير تمَّ إستغلاله على وجه الإجمال بدرجة متدنية من الكفاءة حيث ما تزال الإنتاجية لوحدة المساحة والوحدة الحيوانية تقل عن خمس إلى عشر الإنتاجية المتحققة في الدول التي قامت باحداث نهضة زراعية. ولذلك فإن الإنفصال لن يكون له تأثير يذكر على حجم الموارد لأن موارد الجنوب لم تستغل أصلاً. لهذا فلا بد من التحرك العاجل مبتدئين بالإصلاح المؤسسي العام بتكوين مؤسسات زراعية قادرة على التحرك والتفاعل مع المتغيرات بعيدة عن العصبية المهنية والتجزر القبلي ويراعى في تكوينها المصلحة العليا للبلاد على أن تسخر لها الإمكانات المالية، وتحديد أسبقيات واضحة تستهدف التنمية المتوازنة وبالتركيز على الإنتاج عالي القيمة سريع العوائد يستخدم التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق ويستفيد من الكوادر البشرية ويراعي التغيرات المناخية. وانطلاقاً من ذلك فلابد وبأعجل ما تيسر أن تتم هيكلة وزارات القطاع الزراعي لتصبح وزارة واحدة للزراعة والتنمية الريفية وأن يتم مراجعة برامج النهضة الزراعية للعام 2011م وفق ما ورد أعلاه ليتم تنفيذه على مبادي المسئولية والمحاسبية وتكامل المكونات والربط بالنتائج حيث أن أي تقاصر في هذا التوجه يهدد الأمن القومي للبلاد. إن تنفيذ مثل هذا البرنامج أصبح أمراً ملحاً في ظل الأزمة المالية والازمة الإقتصادية وتصاعد أسعار سلع الغذاء والفقر الريفي. وإذا ما أصبح الإنفصال حقيقة (لا قدر الله) فيقترح إصدار قرار عاجل يقضي بتحويل صندوق دعم الوحدة الى صندوق دعم الزراعة والتنمية الريفية من أجل السلام الإجتماعي على أن تشمل مهامه تشجيع شراكات إستراتيجية في الزراعة والتنمية الريفية بين الشمال والجنوب.

والله ولي التوفيق

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com

مراجع الورقة:

1. **الشيخ محمد المك 2010م:**

الآثار السياسية والاقتصادية والمالية بعد الإستفتاء الخاص بحق تقرير المصير لجنوب السودان: ورقة مقدمة في الندوة السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني حول تداعيات الاستفتاء- 13 أكتوبر 2010م

2. بنك السودان: المجلد (4) العدد (9) لسنة 2008م.
3. بنك السودان: الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية
4. وزارة الزراعة: الإدارة العامة للاقتصاد والإحصاء الزراعي.
5. وزارة المالية والإقتصاد الوطني : التقرير الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية 2008م .
6. مجلس الوزراء 2008م:

البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية 2008-2011م، مطبعة السودان لصك العملة 2008م.

7. **عبد اللطيف عجيمي 2009م:**

إنتاج وتصنيع القمح في السودان: رؤيا إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي

8. **عبد اللطيف عجيمي 2010م:**

آفاق التنمية الزراعية في ولايات التمازج: ورقة إطارية مقدمة الى مؤتمر ولايات التمازج، ولاية جنوب كردفان 10- 11 يناير 2010م

9. **عبد الرحيم حمدي 2010م:**

تداعيات الإستفتاء: محاضرة مقدمة في الندوة السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني حول تداعيات الاستفتاء- 13 أكتوبر 2010م.

10. **عمر عجيمي 2010م:**

الشراكة في الموارد من أجل السلام والتنمية: ورقة مقدمة مقدمة لعدة منتديات إقتصادية وإجتماعية.

This document was created using Smart PDF Creator
To remove this message purchase the product at www.SmartPDFCreator.com